

Distr.  
LIMITED

E/ESCWA/S-7/9  
21 November 2022  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس  
الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الدورة الاستثنائية السابعة  
عمّان، 20-21 كانون الأول/ديسمبر 2022

البند 9 من جدول الأعمال المؤقت

## دعم الإسكوا للدول العربية الأقل نمواً: رؤية اليمن للتعافي والتنمية

### موجز

تندرج أربع دول أعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ضمن فئة أقل البلدان نمواً، وهذه الدول هي السودان والصومال وموريتانيا واليمن. وتتمتع دولة فلسطين أيضاً بالمعاملة التفضيلية الممنوحة لأقل البلدان نمواً. ولا يزال عدم الاستقرار عامل تأثير في مجموعة البلدان هذه، حيث تتفاقم أوضاع الهشاشة والضعف بفعل تداعيات الأعمال العدوانية على السكان والمجتمعات، وتتعدد بمختلف الصدمات، من صحية ومناخية وغير ذلك. واليمن مثال واضح على تأثير الصراعات المسلحة على مسارات التنمية، يتبين منه كيف تأتي الصراعات على مكاسب إنمائية تحققت على مدى عقود من الزمن. وتبين معه كيف يدفع ضعف التنمية نحو نشوب النزاع، ليزيد النزاع ذلك الضعف، فيدخل البلد في حلقة مفرغة تتفاقم معها التحديات الإنمائية.

وفي إطار الالتزام بدعم خروج أقل البلدان العربية نمواً من هذا التصنيف، أطلقت الإسكوا مشروعاً لمساعدة اليمن على تحقيق التعافي المستدام من خلال تحسين الحوكمة وتقوية المؤسسات. وسينشئ المشروع منصة للحوار الفني بين خبراء يمينيين من أجل وضع رؤية للتعافي.

تقدم هذه الوثيقة عرضاً موجزاً لهذا المشروع، واللجنة مدعوة إلى استعراض محتويات هذه الوثيقة وتقديم الملاحظات بشأنها.

-2-

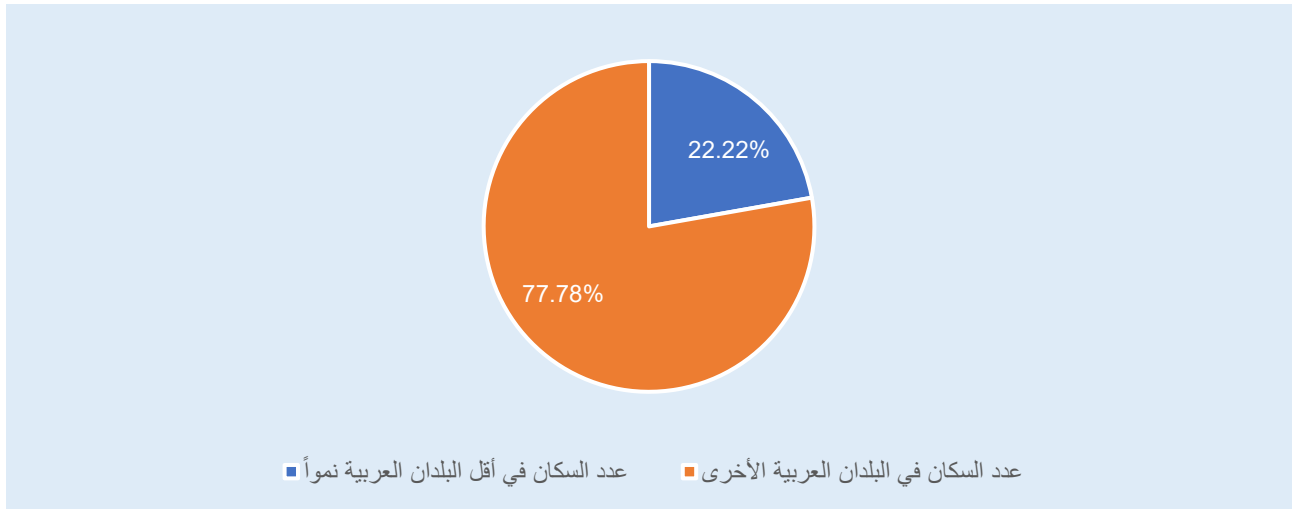
## المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
3	10-1	..... مقدمة
		<u>الفصل</u>
7	16-11	..... أولاً- رؤية اليمن للتعافي والتنمية
8	23-17	..... ثانياً- الحوار الاجتماعي والاقتصادي التقني اليمني
9	31-24	..... ثالثاً- تطوير القدرات المؤسسية من أجل التعافي
10	28-27	..... ألف- منصة بناء المؤسسات وتنمية القدرات في اليمن
10	31-29	..... باء- نهج تنمية القدرات
13	35-32	..... رابعاً- الشراكات
14	38-36	..... خامساً- الخلاصة

## مقدمة

1- تشمل فئة أقل البلدان نمواً بعض أشد المجتمعات تعرضاً للمخاطر والتهميش في العالم. هذه البلدان الشديدة الانكشاف إزاء الصدمات الاقتصادية والبيئية، هي بلدان منخفضة الدخل تعاني من عوائق هيكلية عميقة تحول دون التنمية المستدامة. يخضع إدراج أي بلد في فئة أقل البلدان نمواً للمعايير التالية: الدخل، والأصول البشرية، والضعف الاقتصادي والبيئي. في عام 2022، كانت ستة بلدان عربية، منها أربع دول أعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، مصنفة على أنها من أقل البلدان نمواً، وهي: جزر القمر وجيبوتي والسودان والصومال وموريتانيا واليمن، وتضم هذه البلدان أكثر من 22 في المائة من سكان المنطقة العربية (الشكل 1). وعلاوة على هذه البلدان الستة، يتمتع بلد عربي آخر، هو دولة فلسطين، بالمعاملة التفضيلية نفسها الممنوحة لأقل البلدان نمواً، وذلك وفقاً لقرار الجمعية العامة 43/178 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 1988 بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني. وتشمل التحديات التي تواجه أقل البلدان العربية نمواً: ضعف الهياكل الأساسية الاجتماعية، وتسارع النمو السكاني، والاعتماد على السلع الأساسية، وسوء الحوكمة، وضعف القدرات المؤسسية، ومحدودية تناقل التكنولوجيا. وهذه العوامل كلها تتضافر في دوامة يصعب الخروج منها، من تدني الإنتاج وانخفاض الاستثمار، لتسفر آخر الأمر عن مستويات منخفضة من التنمية البشرية.

## الشكل 1- نسبة السكان العرب الذين يعيشون في أقل البلدان نمواً

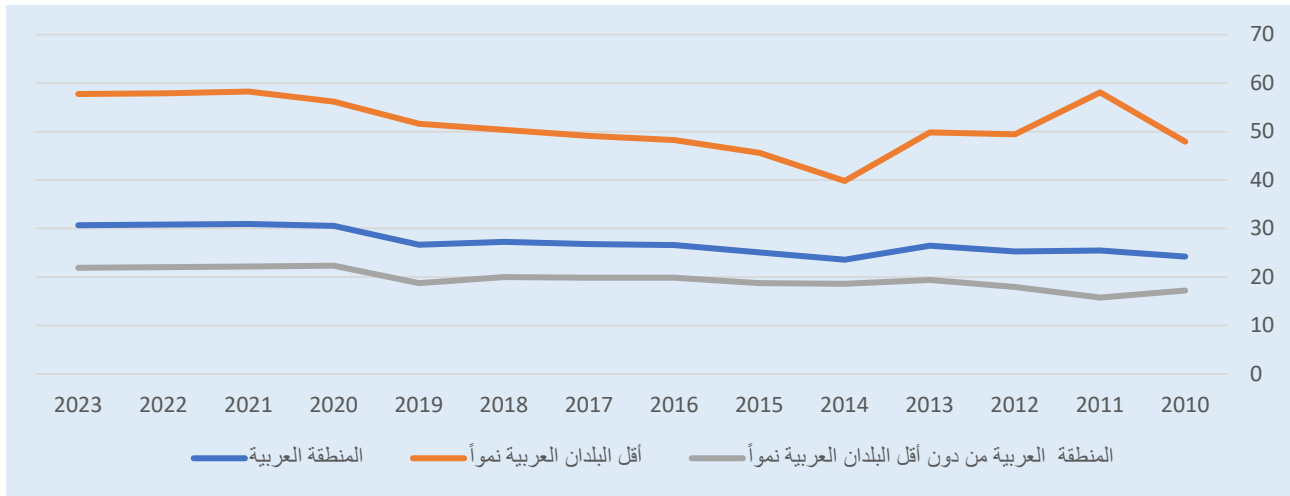


المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية (جرى الاطلاع عليها في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2022).

2- وفي عام 2010، بلغ معدل الفقر في البلدان العربية الأقل نمواً 48 في المائة (الشكل 2)، أي ضعف معدل الفقر الإقليمي، وما يقرب من ثلاثة أضعاف معدل الفقر في البلدان العربية الأخرى. وفي عام 2011، شهدت البلدان العربية، باستثناء أقل البلدان نمواً، تحسناً طفيفاً في الحد من الفقر مقارنة بعام 2010، لكن أقل البلدان نمواً في المنطقة سجلت تزايداً كبيراً في معدل الفقر، الذي بلغ فيها، بالمتوسط، 58 في المائة، مما أدى إلى ارتفاع في معدل الفقر الإقليمي. وقد تقلب هذا المعدل على مدى العقد الماضي، فوصل إلى 58 في المائة مرة أخرى في عام 2021، ومن المتوقع أن يستقر عند هذا المعدل تقريباً، حتى عام 2023. وتقلبت المعدلات بدرجة أقل نسبياً في البلدان العربية الأخرى، ومن المتوقع أن يبلغ معدل الفقر فيها حوالي 22 في المائة في عام 2023. وقد رفعت جائحة كوفيد-19 معدل الفقر بنحو 4 نقاط مئوية في كل من مجموعة أقل البلدان نمواً والبلدان الأخرى.

-4-

## الشكل 2- نسبة عدد الفقراء إلى مجموع السكان

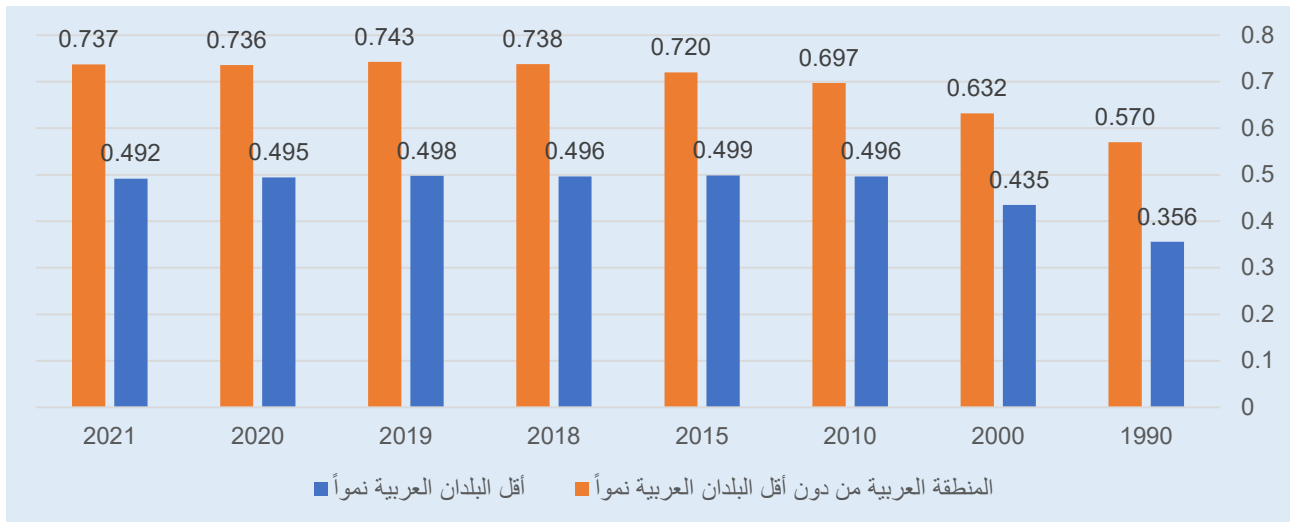


المصدر: بيانات الإسكوا حتى تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

ملاحظة: لا توجد بيانات متاحة عن ليبيا.

3- وكما هي الحال في معظم مناطق العالم الإقليمية ودون الإقليمية، شهد مؤشر التنمية البشرية بعض التحسن في أقل البلدان العربية نمواً (الشكل 3). لكن المنطقة العربية فيها بلدان تخطت عتبة التنمية البشرية المرتفعة، بينما لا تزال أقل البلدان العربية نمواً ضمن فئة التنمية البشرية المنخفضة. وتشير أرقام نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى فجوات كبيرة ومتسعة بين أقل البلدان نمواً والبلدان العربية الأخرى (الشكل 4). فتبلغ نسبة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان العربية نمواً، مقارنة بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية الأخرى، 11 في المائة. وكانت هذه النسبة 30 في المائة في أوائل تسعينات القرن الماضي.

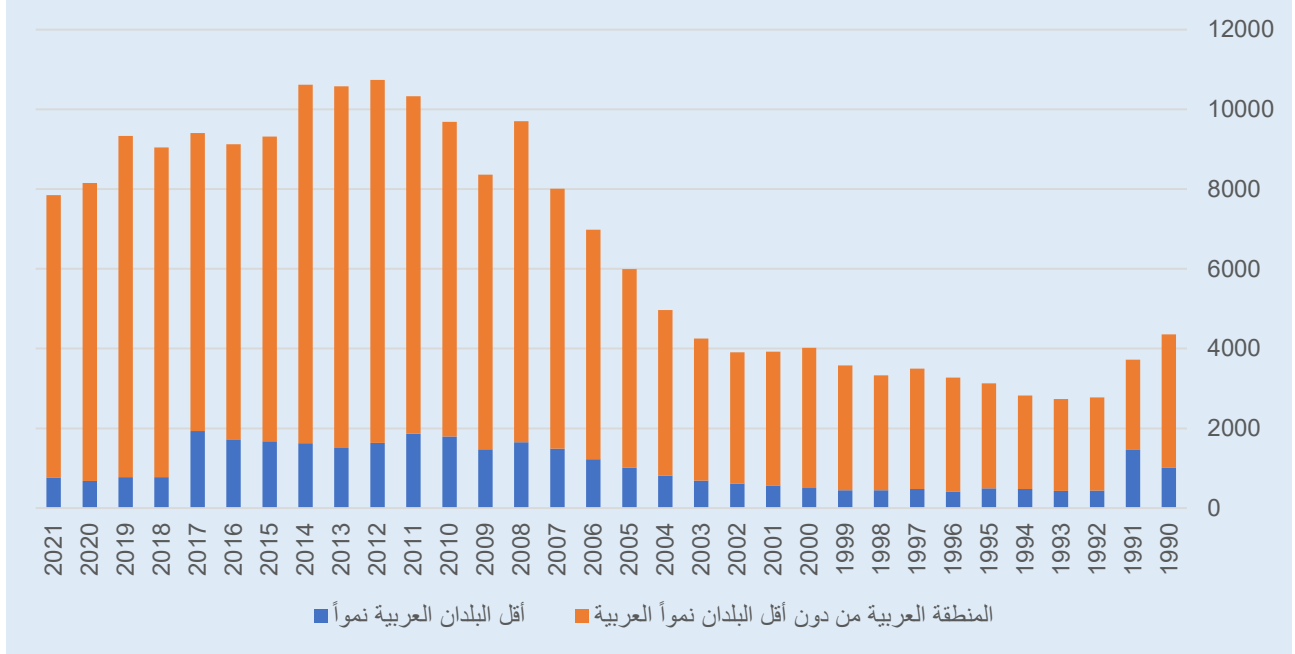
## الشكل 3- دليل التنمية البشرية في أقل البلدان العربية نمواً وبقية بلدان المنطقة العربية



المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى مركز بيانات تقرير التنمية البشرية (جرى الاطلاع عليه في تشرين الثاني/نوفمبر 2022).

ملاحظة: لا توجد بيانات متاحة عن الصومال.

#### الشكل 4- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان العربية نمواً وبقية بلدان المنطقة العربية



المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية (جرى الاطلاع عليه في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2022).

4- في السنوات الأخيرة، أعاققت الصراعات والصدمات المناخية والطوارئ الصحية جهود الحكومات من أجل أنظمة حوكمة سليمة لتحسين منعة الاقتصادات. ولا يزال النزاع المديد في اليمن يلحق خسائر فادحة بالسكان، فيفاقم مكان الضعف بينهم. وفي الصومال، أدت عقود من العنف المسلح والتهميش وانعدام الأمن وعدم الاستقرار السياسي وضعف التنمية إلى زيادة الاحتياجات الإنسانية. وأما موريتانيا، فرغم أن لديها حكومة منتخبة، وتتمتع، نسبياً، بالأمن والاستقرار السياسي، فهي تبقى مكشوفة لمخاطر التقلبات الإقليمية، وتواجه ارتفاعاً في مستويات عدم المساواة وفي انعدام الأمن الغذائي والفقر. ولا يزال التجاذب السياسي سائداً في السودان، وتتفاقم معه حالة اقتصادية مضطربة أصلاً، مما يزيد أعداد المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية، ونسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع.

5- ولا يزال عدم الاستقرار شديد التأثير على أقلّ البلدان العربية نمواً، وتتفاقم أيضاً أوجه الهشاشة والضعف نتيجة لتبعات العدوان على السكان والمجتمعات، التي يزداد تعقيدها مع وقوع الصدمات وبروز الاتجاهات الجارفة، على غرار جائحة كوفيد-19 وتغيّر المناخ. وقد تسببت الجائحة باستفحال نقاط الضعف الهيكلية في مجالي الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية، فانهارت آليات تقديم الخدمات الأساسية. وكلّ من اليمن والسودان على شفير الانهيار التام بفعل كوارث تختلف بين موجات جفاف شديدة وفيضانات عارمة. وعانى الصومال من أسوأ موجة جراد صحراوي في تاريخه، فتفاقم الضغوط على نظم إدارة الأزمات، وعلى الموارد المتاحة في البلد. وتعرّض السودان والصومال واليمن لكوارث طبيعية أدت إلى صعوبات جمّة في التعامل مع الأعداد الكبيرة من اللاجئين والنازحين داخلياً الذين يعيش معظمهم محنة طال أمدها.

-6-

6- واليمن مثال واضح على تأثير الصراعات المسلحة على مسارات التنمية، يتبين منه كيف تأتي الصراعات على مكاسب إنمائية تحققت على مدى عقود من الزمن، وكيف تشكلت تهديدات خطيرة على التنمية المستدامة وجهود السلام. لكن، مع تنامي الكلفة البشرية والاقتصادية للصراعات، يتسارع زخم الجهود التي يبذلها كل من أقل البلدان العربية نمواً والمجتمع الدولي للوقاية من وقوع الصراع في المستقبل.

7- يتضمن مشروع برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً التزامات، من أقل البلدان نمواً وشركائها الإنمائيين، بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وبناء المنفعة إزاء الصدمات، وصولاً إلى الخروج من فئة أقل البلدان نمواً. ويشدد برنامج العمل على أن الطرف المسؤول الأساس عن ملكية التنمية في أقل البلدان نمواً، وقيادة هذه التنمية إنما هو أقل البلدان نمواً نفسها.

8- وسيكون لبرنامج عمل الدوحة ستة مجالات تركيز رئيسية للعمل على النحو التالي:

(أ) الاستثمار في الناس في أقل البلدان نمواً: القضاء على الفقر وبناء القدرات من أجل عدم إهمال أحد؛

(ب) تسخير قوة العلم والتكنولوجيا والابتكار لمواجهة مواطن الضعف المتعددة الأبعاد وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(ج) دعم التحول الهيكلي بوصفه محركاً لتحقيق الازدهار؛

(د) تعزيز مشاركة أقل البلدان نمواً في التجارة الدولية والتكامل الإقليمي؛

(هـ) مواجهة تغير المناخ، والتدهور البيئي، والتعافي من جائحة كوفيد-19، وبناء المنفعة في مواجهة الصدمات المستقبلية من أجل تحقيق تنمية مستدامة تركز على الوعي بالمخاطر؛

(و) تعبئة التضامن الدولي وتنشيط الشراكات العالمية والأدوات والآليات المبتكرة: مسيرة نحو الخروج المستدام من فئة أقل البلدان نمواً.

9- ويشدد برنامج الدوحة على أهمية الحكم الرشيد عبر تعزيز الكفاءة في المؤسسات العامة، وتحسين قدرات هذه المؤسسات على التصدي للتحديات الهائلة التي تواجه أقل البلدان نمواً. والدور الإيجابي الذي تؤديه التنمية المستدامة في تخفيف محركات الصراع، وفي الحيلولة دون العودة إليه، قد يتحقق ببناء السلام الدائم، ومراعاة الشمول والمنفعة في التنمية. وكذلك، فمن الأهمية بمكان تعزيز الحوار والتعاون بين الأطراف المتعددة بهدف منع نشوب الصراعات وإتاحة الحلول السلمية للصراعات القائمة. ويشدد برنامج الدوحة أيضاً على أهمية زيادة فعالية استخدام صناديق التمويل العالمية لبناء السلام والدول. ويمكن تحقيق ذلك بتيسير تنسيق أفضل بين الجهات الإنمائية الفاعلة، واعتماد نهج طويلة الأجل لهذا التنسيق.

10- وفي إطار الالتزام بدعم خروج أقل البلدان العربية نمواً من هذا التصنيف، واستجابةً لطلبات التعاون والدعم الفنيين، تساعد الإسكوا اليمن على تحقيق التعافي المستدام من خلال تحسين الحوكمة وتقوية المؤسسات.

## أولاً- رؤية اليمن للتعافي والتنمية

11- وفقاً لتحليل الأمم المتحدة القطري المشترك الخاص باليمن لعام 2021، كان اليمن متأخراً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة حتى قبل نشوب النزاع المسلح في عام 2015. ولذا، وعلاوة على ما سببه النزاع من انقطاع عن مسار التنمية في اليمن، أدى أيضاً إلى هدر المكاسب الإنمائية التي تحققت في القطاعات الرئيسية حتى عام 2014، مما جعل اليمن يقبع في مكانته كأفقر بلد في المنطقة العربية. ولا يزال التقدم في تنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة متأخراً بسبب استمرار الصراع وغياب القيادة الوطنية المنسقة والافتقار إلى التخطيط الاستراتيجي. وفي حين تتقاسم الأطراف المتنافسة والمتحاربة السيطرة على البلد، يواجه العمل الإنساني وجهود تحقيق التنمية والسلام مصاعب جمة.

12- ولا شك في أنّ طريق اليمن نحو التعافي من الصراع محفوف بتحديات هائلة: تحديات إنمائية تعود إلى ما قبل نشوب الصراع الدائر، وتشمل ضعف الحوكمة والمؤسسات، وانتشار الفقر والأمية، والثغرات الكبيرة في إدارة الموارد الطبيعية. ويتبين، من طبيعة الصراع في اليمن، كيف يحقر غياب التنمية الصراع، وكيف يفاقم الصراع التحديات المحيطة بالتنمية.

13- ولمواجهة هذه التحديات الإنمائية، ومعالجة أثر الصراع في اليمن بدءاً من أسبابه الهيكلية، ومنع الانتكاس إلى العنف، من الضروري تنفيذ عملية شاملة للتعافي والتنمية، وجهتها، على الأجل الطويل، هي خروج اليمن من فئة أقل البلدان نمواً. ويتطلب التعافي إشراك جميع شرائح المجتمع، وبناء توافق في الآراء حول آليات ومؤسسات الحوكمة القادرة على بناء السلام ومراعاة استدامته من خلال التمثيل الديمقراطي، وتحسين كفاءة الحكم المحلي، وإرساء سيادة القانون والحفاظ عليها، وإدارة توزيع الموارد بفعالية وإنصاف.

14- يتطلب بناء القدرات المؤسسية اليمنية، بما يؤازر جهود التعافي الشامل والتنمية المستدامة، إشراك جميع أصحاب المصلحة المحليين والإقليميين والدوليين في عملية تخطيط التعافي، من أجل إعداد رؤية للتعافي محوراً للإنسان، وموضع تركيزها هو ترشيد الحوكمة وتحديد الفجوات المؤسسية التي تعيق التعافي السريع وتحول دون خروج اليمن من فئة أقل البلدان نمواً. وبناء القدرات المؤسسية في هذه الدولة الهشة أمر أساسي لتوطيد منعة المؤسسات إزاء التحديات والصدمات في المستقبل، ولا سيما الحيلولة دون الانتكاس إلى الصراع.

15- اضطلعت الإسكوا، تماشياً مع برنامج الدوحة، وفي إطار ولايتها لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في المنطقة العربية، بإطلاق مشروع رؤية اليمن للتعافي والتنمية في عام 2022، وذلك استجابة للصراع الدائر في اليمن. وتهدف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) إلى دعم اليمنيين في وضع رؤية وطنية للتعافي والتنمية المستدامة من خلال:

(أ) إتاحة حيز لحوار اجتماعي واقتصادي بين اليمنيين، موجّه نحو إنتاج رؤية للتعافي والتنمية المستدامة مع التركيز على القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وقضايا الحوكمة وإدارة الموارد وغيرها من الأولويات القطاعية أو المواضيعية. وبناء الاستعداد المؤسسي للتعافي من خلال توفير المساعدة الفنية وبناء القدرات وتعزيز الشراكات؛

-8-

(ب) بناء القدرة المؤسسية على تحويل نتائج الرؤية إلى أفعال إذ سيتم دعم الاستعداد المؤسسي الذي يُعدُّ عاملاً حيوياً في التعافي، وذلك من خلال توفير المساعدة الفنية وتعزيز الشراكات. وسيصار إلى تدريب المؤسسات العامة وموظفي الخدمة المدنية من خلال برامج معنية ببناء المؤسسات لتحقيق النتائج المنشودة من رؤية التعافي.

16- ويستند المشروع إلى أعمال الإسكوا السابقة بشأن تعزيز الحوكمة والقدرة المؤسسية، والتصدي للتحديات الإنمائية في أقل البلدان نمواً، ودعم الحوارات الاجتماعية والاقتصادية الوطنية في البلدان التي تمرّ بمرحلة انتقالية إلى السلام. ويركز المشروع على بناء القدرات المؤسسية لزيادة استعداد المؤسسات لتحقيق التعافي، وذلك على أساس رؤية للتعافي والتنمية المستدامة، تعود ملكيتها إلى اليمنيين.

### ثانياً- الحوار الاجتماعي والاقتصادي التقني اليمني

17- تماشياً مع التزام برنامج عمل الدوحة، بأن تملك أقل البلدان نمواً تنميتها، وبأن تفوقها وتحمل مسؤوليتها بالكامل عن طريق تحديد الأولويات الوطنية، وصياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات اقتصادية وإنمائية متماسكة، يحتاج اليمن إلى رؤية واضحة للتعافي، تحدد الأولويات وتصوغ السياسات والاستراتيجيات. ويمكن تحقيق ذلك من خلال حوار تقني شامل بشأن القضايا الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة بالتعافي والتنمية المستدامة.

18- سيجتمع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الشامل خبراء يمينيين رئيسيين، من القطاعين العام والخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، إلى جانب ممثلين عن النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والنازحين وغيرهم من الفئات الهشة. الهدف من الحوار هو مناقشة رؤية للتعافي والتنمية المستدامة تعالج آثار الصراع في مرحلة ما قبل التعافي، وتمهّد الطريق أمام التنمية المستدامة في مرحلة ما بعد الصراع. وسيشكل الحوار الركيزة الأولى لرؤية التعافي، التي ستركز على الشمول، والمصالحة الاجتماعية والتكامل، والاستدامة. وقد وضعت الإسكوا قائمة بالمعايير المطلوبة لعملية اختيار صارمة تضمن أن جميع المشاركين في الحوار يمتلكون الخبرة التقنية في مجالات تخصّصهم، وأنهم يمثلون توازناً بين الجنسين، وبين مختلف الفئات العمرية والآراء السياسية والانتماء المناطقي، وكلها أبعاد يجب أن يتم عكسها في الحوار.

19- يهدف الحوار الاجتماعي والاقتصادي اليمني إلى وضع رؤية غير حزبية لتعافي اليمن بأكمله. وسيشارك الخبراء اليمنيون المشاركون في جولات من المناقشات لتحديد الأهداف والأولويات الفورية والمتوسطة والطويلة الأجل، وتوصيات السياسات العامة، واستراتيجيات تنفيذ رؤية التعافي.

20- وستصّب نتائج جولات الحوار في صياغة رؤية شاملة للتعافي، تعترف بالعلاقة المتشابكة بين جميع المواضيع، وتحدد الثغرات والاحتياجات في القدرات المؤسسية التي يجب معالجتها لتمكين المؤسسات العامة من تنفيذ إجراءات التعافي الواردة في الرؤية. وسيجري التحقق من الرؤية في سلسلة من المناقشات مع أصحاب المصلحة المحليين والإقليميين والدوليين، وستطلق في منتدى يعقد بالتعاون مع الحكومة اليمنية.

21- وستعتمد رؤية التعافي على توصيات السياسات العامة القائمة على الأدلة، ممّا يعني أنّ إنتاج المعرفة عنصر حاسم في الرؤية. وسيتكامل الحوار الاجتماعي والاقتصادي مع موجزات عن السياسات بشأن مختلف المجالات المواضيعية والقضايا المختلفة. ومن المهم وضع تقديرات رصينة لكلفة الحرب ومكاسب السلام، وذلك



لدعم توصيات السياسات العامة المقدمة في إطار الرؤية. وكذلك يمثل البحث في المصادر المحتملة لتمويل التعافي عنصراً هاماً في الرؤية.

22- وعقدت الإسكوا، في تموز/يوليو 2022، اجتماعاً تشاورياً مع خبراء يمينيين رئيسيين في عمان لتحديد المواضيع والقضايا الرئيسية الأقرب صلة إلى التعافي، والتي سيدور الحوار حولها. وركزت المداولات، بالدرجة الأولى، على المواضيع المتصلة بالمجالات التالية:

- التنمية الاقتصادية والاستدامة.
- التماسك الاجتماعي.
- الحوكمة والبنى الأساسية للمؤسسات وسيادة القانون.
- البيئة وإدارة الموارد.

23- وشملت المشاورات مناقشات بشأن التحديات الرئيسية التي تواجه التعافي، والأولويات الرئيسية في المجالات المواضيعية، وغيرها من القضايا الحيوية مثل التعاون الإقليمي بشأن اليمن، والعلاقة بين اليمن والمنطقة المحيطة. وستوجّه الأولويات المحددة في هذه المشاورات المسار في الجلسات المقبلة من الحوار الاجتماعي والاقتصادي، التي ستُتَوَجَّح برؤية عن تعافي اليمن.

### ثالثاً- تطوير القدرات المؤسسية من أجل التعافي

24- سبب الصراع في اليمن مجاعةً وجفافاً، وانقطاعاً عن تقديم الخدمات الأساسية، ونزوحاً وتفككاً غير مسبوقين في المجتمع اليمني. وباتت المؤسسات اليمنية، التي كانت ضعيفة حتى قبل الأزمة، أضعف من أي وقت مضى. فهي عاجزة عن توفير الخدمات الأساسية وتفنقر إلى القدرة على استيعاب المساعدة الإنسانية والإنمائية. وفي مثل هذا الوضع المعقد، يتطلب التخطيط للتعافي والتنمية المستدامة رؤية واضحة، ومؤسسات عامة قوية تتمتع بالمنعة، قادرة على تنفيذ استراتيجيات التعافي، وتحقيق السلام والتنمية المستدامين، والحيلولة دون الانتكاس إلى الصراع.

25- ولسنوات عديدة، استفاد مختلف أصحاب المصلحة اليمنيين من دعم الإسكوا، بما في ذلك في بناء القدرات والخدمات الاستشارية والتدريب بشأن قضايا مثل تمكين المرأة، وصنع السياسات الاقتصادية، والتنمية المؤسسية. وهذه الخبرة تضع الإسكوا في موضع جيد لدعم المؤسسات اليمنية التي تتجهياً للتعافي، من خلال تنمية القدرات والمساعدة الفنية وتعزيز الشراكات.

26- وتتمثل الركيزة الثانية للرؤية في ضمان الاستعداد المؤسسي للتعافي. وستتاح أنشطة لبناء قدرات المؤسسات الحيوية من أجل التعافي، مثل المؤسسات المالية، لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وعقد شراكات لوضع استراتيجيات لتمويل التعافي. وستتلقى المؤسسات ذات الأهمية الحاسمة للتنمية البشرية في مجالي التعليم والصحة دعماً من أجل بناء قدراتها على توفير نهج متسق وشامل للتعافي.

## ألف- منصة بناء المؤسسات وتنمية القدرات في اليمن

27- في إطار مساعي الإسكوا لتوطيد الشراكات بين الجهات الفاعلة الإنمائية الدولية والإقليمية والمحلية في اليمن، أنشأت منصة لبناء المؤسسات اليمنية وتنمية قدرات هذه المؤسسات. والمنصة هي أداة إلكترونية، تمكّن من جمع وتبادل المعلومات عن أنشطة بناء القدرات التي يقدمها جميع أصحاب المصلحة، وتيسير تعاون أكثر كفاءة بين مقدمي المساعدة الفنية، وتفادي الازدواجية في الأنشطة. وقد انضمت الإسكوا مؤخراً إلى فريق تنمية القدرات والمساعدة التقنية الذي يقوده البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ويضطلع بتنسيق المساعدة الفنية ودعم تنمية القدرات التي تقدمها الجهات الفاعلة الإنمائية الدولية للمؤسسات اليمنية.

28- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، شاركت الإسكوا في ورشة عمل تدشين مجموعة تنمية القدرات التي عقدت في الرياض. وركزت مداوالات ورشة العمل على الاحتياجات المؤسسية للبنك المركزي اليمني، ووزارة المالية، ووزارة الكهرباء، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، والجهاز التنفيذي لتسريع استيعاب تعهدات المانحين ودعم تنفيذ سياسات الإصلاح. وفي اجتماعات مغلقة مع أعضاء مجموعة تنمية القدرات، التي تضم جهات فاعلة في مجال التنمية الدولية، قدّمت الإسكوا المنصة التي تضم أنشطة لبناء القدرات وبرامج قرّرتها المجموعة كأداة تنسيق عمل مختلف الأعضاء، على أن توسع لاحقاً لتشمل آلية تتيح للمؤسسات اليمنية إمكانية التواصل بشأن احتياجاتها مع المجموعة. وقد لاقت المنصة استحساناً كبيراً بين أعضاء المجموعة، وستجرى مناقشة لمواصلة تطوير المنصة بحيث تلبى احتياجات مختلف الجهات الفاعلة في مجال التنمية.

## باء- نهج تنمية القدرات

29- إعادة بناء المؤسسات وتعزيز القدرات أمران أساسيان لبناء السلام وتحقيق التعافي والتنمية المستدامة. لكن، لا بد أن يركز بناء القدرات المؤسسية على أولويات التعافي الوطنية. وستقدم الإسكوا أنشطة لبناء القدرات والمساعدة الفنية لتمكين المؤسسات العامة اليمنية من تنفيذ الإجراءات والاستراتيجيات ذات الأولوية لرؤية التعافي بنجاح وكفاءة.

30- وخلال الحوار الاجتماعي والاقتصادي، ستجرى عملية لتحديد الاحتياجات الطويلة الأجل من القدرات لتحسين استعداد المؤسسات الرئيسية للتعافي، وتعزيز قدراتها على أداء الوظائف الحاسمة المتصلة بالحوكمة الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية والقضائية. وستصمم أنشطة تنمية القدرات وفقاً لنتائج العملية. وتهدف الإسكوا أيضاً إلى توفير أنشطة تنمية القدرات لتلبية الاحتياجات التي حدّتها المؤسسات اليمنية وأبلغت عنها مجموعة تنمية القدرات.

31- وستركز أنشطة بناء القدرات والمساعدة الفنية التي تقدمها الإسكوا على المجالات التالية:

- (أ) التخطيط الاستراتيجي في السياقات الهشة: توفير التدريب على النهج والمنهجيات لفهم وتقييم الهشاشة، وعلى إجراء التخطيط الاستراتيجي في ظل السياقات الهشة، مع التركيز على ما يلي:
  - التخطيط في السياقات الهشة من منظور المساواة بين الجنسين، وتقييم آثار الهشاشة على النساء والرجال.

- التخطيط من منظور أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك التركيز على إدماج مبادئ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في عمليات التخطيط.
- إدراج أدوات الإسكوا لتحسين التخطيط الإنمائي الوطني المتكامل.
- الاستثمار في التحول الرقمي والحكومة المفتوحة لتحسين المنعة في المؤسسات العامة والحيلولة دون الانتكاس إلى الصراع.
- استخدام التكنولوجيا الرقمية في عملية التعافي وإعادة الإعمار، وفي تعزيز الشراكات المتعددة الأطراف.
- إجراء تمرين تطبيقي لتحديد طبيعة وعناصر الهشاشة، بما في ذلك أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والبيئية على المستوى المحلي.

(ب) ولا بد أيضاً من تفعيل الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، المعروفة باسم مبدأ الترابط الثلاثي. ويتطلب ذلك الخطوات التالية: لا بدّ من بناء القدرات على تفعيل الترابط الثلاثي، وذلك بالاسترشاد على مواءمة القدرات وتحليل السياسات العامة القائمة، ولا بد أيضاً من تكييف هذه الجهود بما يدعم تنفيذ الترابط الثلاثي والنواتج الجماعية لتفعيل ذلك الترابط. وستقدم دورات تدريب حول المواضيع التالية:

- إنشاء آلية تنسيق وصياغة النتائج الجماعية لتفعيل العلاقة الثلاثية.
- التخطيط والبرمجة، بما في ذلك تمويل البرامج.
- رصد سياسات الابتكار وتقييمها.

(ج) إصلاح الإدارة العامة في اليمن: الإدارة العامة في البلد، بشكل عام، تعاني من مكامن الضعف والتضخم، ولذا فإن إصلاحها شرط أساسي لتحسين تقديم الخدمات الأساسية. ولا بد من تمكين المؤسسات من وضع برنامج فعال لإصلاح الإدارة العامة، من خلال عملية تشاورية وتشاركية مع القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والشباب ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين، وعلى برنامج العمل هذا أن يعالج أهم التحديات، وأن يغطي المجالات الأساسية التالية، على سبيل المثال لا الحصر:

- دعم الخدمة العامة وإدارة الموارد البشرية من خلال ما يلي:
  - الانخراط في تصميم شامل قائم على الأدلة والمشاورات، يركز على نهج تشاركي، من أجل إعادة هيكلة القطاع العام، واعتماد إطار قانوني مناسب، ومعرّف بوضوح، ويطبق في الممارسة العملية في جميع مؤسسات القطاع العام.
  - تقديم الدعم للمؤسسات ذات الوظائف الحيوية للاحتفاظ بالموهب، وللحيلولة دون انقطاع الخدمات العامة الحيوية.
  - بناء القدرات على الإدارة وتقديم الخدمات في الوزارات التنفيذية، مثل وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة العمل، للتمكين من نقل الإمكانيات الإدارية لتنفيذ الحماية الاجتماعية (السجلات الاجتماعية، وتسليم التحويلات النقدية) من الجهات الفاعلة الإنسانية إلى الجهات الحكومية.

-12-

○ اعتماد إصلاحات تنظيمية وتشريعية تعزز أنظمة المساءلة والهيئات المسؤولة عن الرقابة على الخدمة المدنية، مثل مجلس الخدمة المدنية (هيئة تفتيش مركزية)، والتحرك نحو نظام قائم على الجدارة مع نظم مكافآت مرنة وجذابة.

• دعم موظفي الخدمة العامة وواضعي السياسات في تحديد القدرات والاحتياجات من السياسات العامة لإجراء تحول رقمي للحكومة وتعزيز تقديم الخدمات الإلكترونية.

(د) تقييم تحديات التنمية: ستساعد الأدوات التي يتضمنها تقرير الإسكوا عن تحديات التنمية في العالم المؤسسات اليمنية على تصميم سياسات إنمائية وطنية. وتشتمل هذه الأدوات على مؤشرات موحدة للأبعاد الثلاثة لدليل التحديات الإنمائية، وهذه الأبعاد هي: جودة التنمية البشرية، والاستدامة البيئية، والحوكمة، بالإضافة إلى المؤشرات المتصلة بالمنعة وعدم المساواة والصراع على مدى عقدين. وتزود الأدوات صانعي السياسات بسبل إجراء تقييم لمستوى التحديات التي تواجه اليمن، ومقارنة أدائه بأداء البلدان الأخرى، ويتبين منها أيضاً أثر التحسينات في أبعاد ومؤشرات محددة على الأداء العام للدول في دليل التحديات الإنمائية العالمية.

(هـ) تصميم دليل وطني للفقير المتعدّد الأبعاد: يشير المقصد 1-2 لأهداف التنمية المستدامة إلى خفض عدد الرجال والنساء والأطفال الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد، وفقاً للتعريف الوطنية، إلى النصف بحلول عام 2030. وفي السنوات الأخيرة، صممت بلدان عديدة أدلة وطنية خاصة بها للفقير المتعدد الأبعاد من أجل تتبع المقصد 1-2، وتوجيه السياسات الوطنية للحدّ من الفقر. ولدى الإسكوا خبرة طويلة في هذا الصدد تمكّنها من تدريب الإحصائيين وصانعي السياسات غير المتخصصين في اليمن على تصميم مؤشر دليل وطني للفقير المتعدد الأبعاد. وباستخدام الأدوات الفريدة التي أعدتها الإسكوا لتسهيل عملية التصميم، بما في ذلك اختيار المؤشرات والاعتبارات، وتحديد أهداف الحدّ من الفقر، وعمليات المحاكاة، ستوجّه عملية التدريب على القدرات نحو تمكين أصحاب المصلحة الرئيسيين من فهم وتطبيق منهجية دليل الفقر المتعدد الأبعاد. وبمجرد إنشاء دليل وطني للفقير المتعدد الأبعاد، وسياسات للحد من الفقر، يصممها ويمتلكها أصحاب المصلحة اليمنيون، من الممكن توفير تدريب إضافي على القدرات في مجال التحليل المكاني والاستجابة للصدّات، يستهدف الفقراء فقراً متعدد الأبعاد، والفئات المعرضة للإهمال.

(و) بناء القدرات في مجال البيانات والإحصاءات: للتأكد من إجراء عملية تخطيط قائمة على الأدلة، من الضروري تعزيز قدرة النظم الإدارية المركزية والمحلية على جمع وتحليل البيانات المصنفة حسب العمر ونوع الجنس وحالة النزوح والظروف الاجتماعية والاقتصادية الأخرى، والإبلاغ عن هذه البيانات، واتباع المعايير الدولية بشأن العديد من الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لتحقيق تعافٍ مستدام ودائم.

(ز) النساء والشباب والفئات الهشة الأخرى: من الضروري إدماج النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والنازحين من أجل تحقيق التعافي المستدام. ومن المهم أيضاً مراعاة دور الفئات المهمشة في التعافي، وتحديد احتياجات هذه الفئات لتعزيز عملية التعافي وخفض الوقت اللازم لتنفيذ تلك العملية، وتحسين منعة المجتمع إزاء عوامل الانتكاس إلى الصراع. وإعادة تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم في المجتمع وسوق العمل أمر ضروري لاستدامة عملية التعافي. والحلول المستدامة لا تعني، بالضرورة، إعادة النازحين إلى مناطق إقامتهم الأصلية، بل بلوغ مقاصد أخرى من رؤية التعافي، وذلك بالاسترشاد بأهداف التنمية المستدامة واستراتيجيات عدم إهمال أحد، التي ستعزز إطار تعافٍ شامل للجميع. وكذلك، فإن التأكد من إدراج مبادئ العدالة الاجتماعية ومفاهيمها أثناء إعداد السياسات والبرامج الاجتماعية والاقتصادية وتنفيذها هو عامل أساسي في نجاح عملية بناء السلام والدولة في اليمن. وستعمل الإسكوا على بناء قدرات صانعي السياسات اليمنيين لتحديد فجوات

العدالة الاجتماعية القائمة في السياسات المعتمدة، ولتدراك هذه الفجوات، ودعم صانعي السياسات أيضاً في وضع وتطبيق حلول سياسية مبتكرة على المستويين الوطني والمحلي.

(ح) تنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن في اليمن: اعتمد البلد أول خطة عمل وطنية له بشأن قرار مجلس الأمن 1325 (2000). إلا أنّ الخطة تشوبها ثغرات عدة، وتحديات من حيث التنفيذ، ولذا فهي الآن قيد المراجعة. وستكفل الإسكوا باتساق الأولويات والتدخلات التي تنص عليها هذه الخطة مع نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، وذلك لدعم المشاركة النشطة للمرأة في جهود الإغاثة وإعادة البناء وبناء السلام.

(ط) إدارة الموارد الطبيعية: نظراً لطبيعة المكامن الاقتصادية للاستياء التي أوجبت الصراع، من الضروري أن تركز المؤسسات العامة على إدارة الموارد الطبيعية عند التخطيط للتعافي لضمان استدامته والحيلولة دون الانتكاس إلى الصراع. وإدارة الموارد الطبيعية أهمية كبيرة بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية، وإلى التنمية المستدامة والفعالة لقطاعي الطاقة والزراعة، بما في ذلك إنتاج المحاصيل، وأنشطة الثروة الحيوانية والرعي، ومصائد الأسماك. والنزاعات والصراعات على الموارد الطبيعية حواجز خطيرة أمام التقدم نحو التنمية المستدامة، وتطال مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمؤسسية والبيئية. ولذا فإن إجراء حوار مجتمعي حول إدارة الموارد أمر أساسي لتحقيق الانتعاش المستدام.

## رابعاً- الشراكات

32- تركّز رؤية التعافي في اليمن على دعم المؤسسات العامة لتفعيل الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام ودمجه في آليات التخطيط والبرامج والعمليات التي تنفذها هذه المؤسسات. وتساعد الرؤية في بناء القدرات اللازمة لتحقيق الأهداف من خلال تعزيز الاستعداد المؤسسي. وسيعتمد المشروع على التقييمات المتوفرة لأثر الصراع، بما في ذلك تقييمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، ومعهد أبحاث السياسة الخارجية، ومعهد التنمية الخارجية، ومركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية. وستيسّر الإسكوا العملية المؤدية إلى وضع رؤية للتعافي، بالشراكة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى وأصحاب المصلحة الدوليين، وبالتعاون الحثيث مع مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن لمواءمة الجهود المتصلة بالمسار الاقتصادي. وستُدعى جهات رائدة في مجال التنمية للمشاركة بصفة مراقب في الحوار الاجتماعي والاقتصادي وتبادل الأفكار مع المشاركين اليمنيين.

33- الإسكوا هي جزء من مجموعة تنمية القدرات، التي تيسّر وتنسق جهود بناء القدرات للعديد من الجهات الفاعلة الإنمائية الدولية العاملة في اليمن. وستُنسّق أنشطة تنمية القدرات المقّدمة للمؤسسات اليمنية مع الأعضاء الآخرين في المجموعة لضمان تقديم الدعم الفعال للمؤسسات اليمنية التي تركز على تحقيق الاستقرار والتعافي. ومن الأهمية بمكان تعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين الجهات الفاعلة الرئيسية لزيادة الاستعداد المؤسسي للتعافي.

34- وستشارك الإسكوا في الاجتماع المقبل لمجموعة التنسيق العربية، الذي يعمل كهيئة تنسيق بين عدة صناديق إنمائية عربية، لكل منها خصوصياته، ولكنها تشترك جميعها في أن غايتها هي مساعدة البلدان النامية على تحقيق أهدافها الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية. وخلال الاجتماع الذي سيعقد في الربع الأول من عام

2023، سيُعرض عمل الإسكوا المقبل مع اليمن من أجل استكشاف إمكانيات التعاون بين الإسكوا ومجموعة التنسيق العربية.

35- والتعاون بين أصحاب المصلحة في اليمن، مثل منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، والجهات المانحة الثنائية، والصناديق الائتمانية، والخبراء اليمنيين، ومنظمات المجتمع المدني، والجهات الفاعلة في مجال التنمية المحلية، عامل ضروري للغاية في بناء السلام المستدام، ومساعدة اليمن على الخروج من فئة أقل البلدان نمواً، وتمهيد الطريق نحو التنمية المستدامة.

### خامساً- الخلاصة

36- تعتمد عملية تقديم الدعم لليمن، التي تيسرها الإسكوا، على التشاور مع الخبراء وإجراء الدورات التدريبية والحوارات الوطنية لبناء توافق في الآراء بشأن أولويات التعافي، وزيادة القدرة المؤسسية على التحرك نحو التعافي. وفي هذه العملية مثال على التعاون الحثيث بين الإسكوا وأقل البلدان نمواً في المنطقة العربية، إذ تركز الإسكوا على دعم هذه البلدان في صياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات اقتصادية وإنمائية متسقة؛ وتشدّد على تعزيز الحوكمة للتصدي للتحديات الإنمائية العديدة التي تواجهها تلك البلدان.

37- والهدف النهائي للإسكوا هو مساعدة اليمن والدول الأعضاء الأخرى على الخروج من فئة أقل البلدان نمواً. ويمكن تحقيق دعم اليمن ومنع عودته إلى الصراع من خلال دعم التعافي الشامل والمستدام عن طريق تقوية المؤسسات العامة. وصياغة رؤية للتعافي والتنمية يمتلكها أصحاب المصلحة اليمنيون هو ضمانة لتمكين الجهات الفاعلة الإنمائية الوطنية والدولية من التخطيط لجهود التعافي وإعادة الإعمار. كذلك، سيساعد بناء قدرات المؤسسات اليمنية وموظفي الخدمة المدنية على تحسين الاستعداد لتنفيذ الإجراءات اللازمة في مرحلة التعافي.

38- وتُتّرح الإسكوا حشد التضامن الدولي والإقليمي لمساعدة أقل البلدان نمواً في المنطقة العربية. ومن الضروري تقديم المساعدة الفنية والمالية لدعم جهود الإسكوا الرامية إلى تدارك ثغرات التنمية البشرية في المنطقة من خلال تعزيز الحوكمة وبناء مؤسسات شاملة قادرة على مواجهة تحديات التنمية، وإرساء السلام والحفاظ عليه، وكسر حلقة تراجع التنمية والصراع في المنطقة.